مأساة الغرب: التضحية بأوكرانيا والنظام القائم على القواعد

لماذا تُعدّ أوكرانيا ضرورية للحفاظ على الديمقراطية والأمن العالميين؟

CEED
JUN 15, 2026

تقف أوكرانيا كدرع متضرر ولكنه صامد، بينما يرمز ميزان العدالة المكسور إلى ضعف النظام الدولي القائم على القواعد.

إن نتيجة حرب العدوان الروسية هي نتاج ازدواجية موقف الغرب، الذي دعم دفاع أوكرانيا في الصراع تارةً، ورفض تصعيد رده إلى مستوى يتناسب مع التهديد الذي تمثله روسيا. إن النظام القائم على القواعد في خطر، وأوكرانيا تقف وحيدة في الدفاع عن نفسها.

في خريف عام ٢٠٢٤، قبيل الانتخابات الرئاسية الأمريكية، قدّم الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي للمرشح الرئاشي آنذاك دونالد ترامب "خطة النصر" لأوكرانيا. والآن، بعد عام واحد فقط، وجّه الرئيس ترامب إنذارًا نهائيًا لزيلينسكي، مطالبًا كييف بقبول إطار عمل من ٢٨ بندًا لاستسلام أوكرانيا لروسيا.

لم تتمكن روسيا من إجبار أوكرانيا على الاستسلام بعد ما يقرب من اثني عشر عامًا من الحرب الوحشية والإبادة الجماعية، ولكن في أقل من عام على توليه منصبه، بات ترامب على وشك إجبار أوكرانيا على قبول الهزيمة من خلال اتفاق "سلام" زائف. يُجسّد هذا التحوّل الدراماتيكي في الأحداث التحوّل الجذري للنظام الأمني العالمي منذ عودة ترامب إلى السلطة.

بدعمها لمطالب الكرملين من أوكرانيا - وأوروبا - تحت ضغط أمريكي، تُمكّن الإدارة الأمريكية موسكو من استخدام "السلام" كسلاح ضد أوكرانيا. في جوهرها، تُضفي مقترحات ترامب شرعية على العدوان الروسي غير المبرر وغير القانوني. بمكافأة المعتدي ومعاقبة الضحية - بتقييد سيادتها، والتضحية بشعبها في الاحتلال، وحرمانها من الأمن الحقيقي والعدالة والتعويض - تدفع الإدارة الأمريكية العالم إلى حافة انهيار النظام الليبرالي القائم على القواعد.

اليوم، يُصاغ مصير هذا النظام على ساحات القتال في أوكرانيا بقدر ما يتحدد بموقف الدول الغربية. فبينما صمد الأوكرانيون في الخطوط الأمامية لهذا النظام ببسالة ومعاناة هائلة، قد تتخلى عنه الدول الغربية دون مقاومة. وأي تسوية للحرب الروسية تقوم على تجاهل صارخ للقانون الدولي ستكون بمثابة ضربة قاضية، تُدمر ما تبقى من واجهة نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية.

فشل الغرب في وقف روسيا يمهد الطريق منذ سنوات لـ"نظام جديد" من انعدام الحرية.

تُجسّد قائمة ترامب المكونة من 28 بندًا فقدان الغرب السريع لقيادته في الشؤون العالمية لصالح القوى الاستبدادية الصاعدة.

على مدى العقود الثمانية الماضية، استند النفوذ العالمي للغرب إلى قوة وجاذبية النظام الدولي الليبرالي القائم على القواعد، والذي مكّن البشرية من التمتع لعقود من الأمن غير المسبوق، وانتشار الحرية عالميًا، وحماية كرامة الإنسان، وازدهار عالمي متزايد. وهو الآن ينهار أمام أعيننا.

إن مأساة الغرب ليست نتيجة هزيمة عسكرية، بل هي النتيجة الحتمية لسلسلة طويلة من السياسات المتساهلة التي شجعت الأنظمة الاستبدادية. وقد استغلت جهات فاعلة مارقة، مثل روسيا والصين وكوريا الشمالية، غياب الإرادة السياسية لدى الدول الغربية للقيام بما يلزم للحفاظ على النظام القائم على القواعد.

وقد تضررت السياسة الغربية تجاه روسيا على جميع الأصعدة. موّلت الحكومات الغربية بسخاء صعود نظام بوتين الانتقامي، رغم ما شهدته من تنامي النزعة الاستبدادية والعسكرة والتهديد الصريح الذي تمثله السياسة الخارجية الروسية العدوانية.

وفي سعيها لتوثيق العلاقات مع روسيا، أبدت الغرب استهتارًا غير حكيم بمصالحها الأمنية. وقد كوفئت انتهاكات روسيا للقانون الدولي بـ"إعادة ضبط" العلاقات وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي. وباختصار، أعاد الغرب صياغة مبادئه المعلنة لتتوافق مع أجندة روسيا الانتقامية. لم تقتصر صادرات روسيا إلى الغرب على الغاز والنفط فحسب، بل شملت أيضًا الفساد المستشري في المؤسسات السياسية والتجارية رفيعة المستوى، وتقويض العمليات الديمقراطية، والدعاية، وشبكة نفوذها، والجريمة المنظمة، وعملاء المخابرات.

بعد أن شنت روسيا حربها العدوانية على أوكرانيا عام ٢٠١٤، تغير الخطاب الغربي، لكن جوهر سياساته - سياسة استرضاء موسكو، التي استندت إلى ثلاثة عناصر: الامتناع عن احترام القانون الدولي، والتضحية بمصالح أوكرانيا، والاستمرار في ممارسة الأعمال كالمعتاد - لم يتغير.

لم يُعترف بالحرب العدوانية غير الشرعية التي شنتها روسيا حتى عام 2022. ولم تعكس العقوبات الرمزية التي فُرضت على موسكو عام 2014 خطورة هجومها السافر على القانون الدولي والنظام الأمني الأوروبي. فُرض حظر عسكري فعلي على أوكرانيا "لعدم استفزاز روسيا"، بينما كان الهدف الحقيقي هو إبقاء أوكرانيا عرضة للهجوم وخاضعة. لم يُحاكم أي روسي أمام القضاء الدولي بتهمة قتل أي أوكراني، ولم تُمنح أي تعويضات عن الأرواح أو الممتلكات التي أُزهقت. واستمرت الاستثمارات الضخمة في الاقتصاد الروسي. تم تجاهل المصالح الأمنية الأوروبية مع زيادة الاعتماد الحاسم على الطاقة الروسية، وكان خط أنابيب نورد ستريم الثاني رمزًا سيئ السمعة للفساد الاستراتيجي. استفادت الشركات الفاسدة العاملة في روسيا والجهات السياسية التي تربح من التمويل الخفي للكرملين من سياسة استرضاء موسكو، بينما أُضعفت المجتمعات الغربية بشكل عام.

في عام ٢٠١٤، ردًا على العدوان الروسي على أوكرانيا، أقرّ الكونغرس الأمريكي **قانون دعم حرية أوكرانيا**. حدد هذا القانون هدف السياسة الأمريكية بردع أي غزو روسي آخر لأوكرانيا، ومساعدة أوكرانيا على استعادة سيادتها ووحدة أراضيها من خلال جهد شامل يشمل

العقوبات الاقتصادية، والدبلوماسية، وتقديم المساعدة للشعب الأوكراني، وتوفير القدرات العسكرية. ومع ذلك، لم يُترجم هذا الهدف إلى إجراءات مماثلة. ونتيجةً للجهود غير الكافية بشكل كارثي، لم يتم قمع العدوان الروشي. بل على العكس، شجع التردد والتقاعس الغربي روسيا على مواصلة سياستها في الإبادة الجماعية ضد الأوكرانيين على مرأى ومسمع من العالم.

شكّل التصعيد الهائل للحرب الروسية على أوكرانيا في فبراير/شباط 2022 صدمةً قاسيةً للكثيرين في الغرب، ما دفع إلى تحوّل جذري في سياسة الغرب تجاه روسيا. فقد تمّ تطبيق إجراءات أكثر صرامةً ضد روسيا تدريجياً، وأصبح الدعم الغربي ضرورياً لاستمرار جهود أوكرانيا الدفاعية. لكن ما لم يتغيّر هو المبدأ الأساشي لردّ الفعل الغربي على الحرب الروسية، ألا وهو ضرورة استرضاء موسكو على حساب أوكرانيا. فبدلاً من الالتزام بمساعدة أوكرانيا على هزيمة روسيا، اختار الغرب سياسة الاسترضاء تحت ستار وضع أوكرانيا في "أفضل موقف تفاوضي ممكن"، وهي استراتيجية تفترض ضمنياً تنازلات "طوعية" من كييف لموسكو. الخط الأحمر الوحيد الذي التزم به الغرب هو الحفاظ على أوكرانيا كدولة ذات سيادة، وإن كانت سيادة محدودة.

وقد أدّت رئاسة ترامب إلى مزيد من التدهور للنظام القائم على القواعد والذي يقوده الغرب، والذي بنته أجيال من القادة الغربيين قبله بعناية فائقة، ودفعه نحو التدمير الذاتي. تمثلت مقاربة ترامب الزائفة للسلام في حرب روسيا في إجبار أوكرانيا على وقف المقاومة والموافقة "طوعًا" على مطالب موسكو غير القانونية. إذا سادت قيم ترامب المقلوبة، فقد يجد العالم نفسه يقبل مجرم الحرب بوتين كصانع سلام، جديرًا بجائزة نوبل، تمامًا مثل ترامب نفسه.

يستمر تدمير روسيا لأوكرانيا لأن **أوكرانيا لا تحظى بالدعم الكافي، بينما تحظى روسيا بحماية مفرطة**. وكلما طال أمد رد الفعل الغربي على الحرب الروسية، وظل غير متناسب مع متطلبات الحفاظ على النظام القائم على القواعد، كلما اقتربنا من انهيار النظام الأمني الدولي.

هناك قصوران رئيسيان في صميم السياسة الغربية يجب تداركهما لوقف العدوان الروشي: الاستهانة بطموحات موسكو الانتقامية على الصعيد العالمي، ورفض الاعتراف بهدف روسيا في ارتكاب إبادة جماعية في أوكرانيا.

روسيا هي التهديد الرئيسي للسلام العالمي

لقد تم التقليل بشكل خطير من شأن طموحات روسيا الانتقامية لاستعادة مكانتها كقوة عظمى عالمية.

اعتقد الغرب أن بالإمكان احتواء مخططات روسيا العدوانية داخل أوكرانيا، أو في فضاء الاتحاد السوفيتي السابق، دون المساس بأمنه ومصالحه الاقتصادية. حتى **إنذار روسيا لحلف الناتو** عام 2021 (وليس لأوكرانيا!) لم يُزعزع موقف الغرب المتغطرس الذي لا يُقهر.

انخدع الغرب بفكرة خاطئة مفادها أن ناتجه المحلي الإجمالي المرتفع يجعله محصنًا ضد أي تهديد، متجاهلًا مشاكل خطيرة تتعلق بقدرة مجتمعاته على مقاومة استراتيجية روسيا المدروسة لإنهاء النظام الدولي الذي يهيمن عليه الغرب. استبدلت روسيا أوجه قصورها في التنافسية الاقتصادية بمزايا مستمدة من أعمال خبيثة: استخدام العنف الوحشي في الخارج؛ وتسليح إمدادات الطاقة؛ وإفساد المؤسسات السياسية والتجارية رفيعة المستوى في الدول الأجنبية؛ وتقويض العمليات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم من خلال الدعاية الموجهة من الدولة، وشبكة نفوذها، ودعمها للجهات السياسية المثيرة للفتنة؛ وإضعاف أهدافها باستغلال الجريمة المنظمة؛ واختراق أجهزة الاستخبارات.

بينما استمر الغرب في تجاهل تحويل بوتين لروسيا إلى مجتمع مغسول الدماغ أيديولوجيًا، شمولي، وعسكري، كانت موسكو تبني بهدوء بنيتها التحتية لزعزعة استقرار الغرب، وتوسع شراكتها مع بكين لإرساء "نظام عالمي جديد". شكّل التحالف الصيني الروشي جماعة معادية للغرب مصممة على إعادة تشكيل عالم العلاقات الدولية. إن دعم هذا المحور المعادي منح روسيا ثقة كافية لشن حرب هجينة ضد الغرب، شملت تنظيم وتمويل وتوجيه أعمال إرهابية وتخريبية على أراضي الدول الأعضاء في حلف الناتو. لم يعد ردع الناتو أمراً لا جدال فيه.

أبرزت النقاط الثماني والعشرون التي طرحها ترامب المكاسب التي حققتها روسيا في سعيها نحو النفوذ العالمي، حتى في ظل عجزها عن تحقيق أي إنجازات عسكرية تُذكر في أوكرانيا. فبدلاً من معاملتها كدولة مارقة واقعة في قبضة مجرمي الحرب وتهدد السلام العالمي، تُمنح روسيا معاملة خاصة في العلاقات الدولية، مما يسمح لها بالتصرف فوق القانون الدولي وفرض إرادتها ليس فقط على ضحايا عدوانها، بل أيضاً على حلفاء الولايات المتحدة، بما في ذلك التحالف العسكري الدفاعي الذي يُفترض أن تقوده الولايات المتحدة.

يعكس دعم ترامب لروسيا مواقفه المعلنة منذ زمن طويل. تفاصيل الإطار المقترح لاستسلام أوكرانيا لا تدع مجالاً للشك: ففي رؤيته للشؤون العالمية، يجب مكافأة القوة العظمى على عدوانها بغنائم الحرب، بينما يجب معاقبة الدولة الأصغر على مقاومتها بتنازلات مهينة. ينبغي أن يكون هذا بمثابة جرس إنذار للدول المستهدفة بادعاءات ترامب العدوانية. إن سياسة الاسترضاء التي يتبعها ترامب لن تكون أقل فعالية من سياسة الاسترضاء التي يتبعها بوتين.

يُجسد إجبار أوكرانيا على الاستسلام سياسة ترامب الرامية إلى التخلي عن دور أمريكا التاريخي كقائدة للعالم الحر. تنتهج إدارته سياسة خارجية عدوانية وتقوض الديمقراطية في الداخل. يبدو أن رؤية ترامب لـ"أمريكا العظيمة" تستند بشكل متزايد إلى أفكار مماثلة لتلك التي دعمت صعود نظام بوتين: تغذية النزعات الانتقامية لتبرير سياسات "القوة هي الحق".

لطالما كان واضحًا أن عصيان أوكرانيا لروسيا يعرقل رغبة ترامب في بناء شراكة جديدة بين واشنطن وموسكو. وكما يتضح من النقاط الثماني والعشرين، فإن إدارة ترامب مستعدة لدفع ثمن باهظ، قد يصل إلى حد تدمير النظام الليبرالي القائم على القواعد.

أولًا، تم تبرير هذه المحاولة الجديدة لإعادة التموضع مع الكرملين باعتبارها استراتيجية سياسية "معكوسة" على غرار كيسنجر، تهدف إلى إضعاف الصين بفصل موسكو عن بكين. لكن هذه السياسة غير المدروسة جيدًا سرعان ما اصطدمت بواقع الأهداف الطموحة لقلب النظام العالمي رأسًا على عقب، والتي تربط روسيا والصين بروابط أقوى بكثير من أي حوافز يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة لتحول استراتيجي.

والآن، يبدو جليًا أن تواطؤ ترامب مع بوتين لتفكيك النظام القائم على القواعد يهدف إلى تمهيد الطريق لتقسيم العالم، بالتعاون مع روسيا والصين، إلى مناطق نفوذ، على غرار "اتفاقية النسب المئوية" التي تم التوصل إليها في مؤتمر موسكو الرابع عام 1944. إذا وقعت أوكرانيا ضحيةً لمثل هذا الاتفاق، فمن المرجح أن يكون وجود الاتحاد الأوروبي أحد العواقب الوخيمة.

يجب على الدول الغربية أن تُدرك أخيرًا أن التضحية بمصالح أوكرانيا لصالح روسيا لن تجلب السلام، بل ستُمهد الطريق لمزيد من الحروب. لن يخسر الغرب حليفًا عسكريًا كفؤًا يتمتع بخبرة واسعة في مواجهة الأساليب الوحشية للجيش الروشي فحسب، بل سيُساعد موسكو أيضًا على تقويض النظام القائم على القواعد، وفتح الباب أمام المزيد من العنف في جميع أنحاء العالم، مع استهداف الدول الغربية بشكل مباشر.

هدف روسيا هو جعل الأوكرانيين روسًا، وجعل أوكرانيا روسيا

السبب الرئيسي الثاني لفشل الغرب في وقف روسيا هو رفضه الاعتراف بالطبيعة الحقيقية لأعمالها الإجرامية في أوكرانيا. إنها حرب إبادة، وإبادة جماعية، وإبادة ثقافية، وإبادة لغوية، وإبادة بيئية.

منذ عام ٢٠١٤، سعت روسيا إلى تدمير الدولة الأوكرانية والأمة الأوكرانية على حد سواء. هذا الهدف الإبادي هو الدافع الرئيسي وراء استمرار الحرب الروسية على أوكرانيا. ولهذا السبب، لا يمكن إشباع جشع موسكو الإمبريالي بتقديم المزيد من الأراضي في جنوب شرق أوكرانيا على طبق من عصيان المصالحة.

تتبنى الدولة الروسية علنًا أيديولوجية الكراهية ضد الإنسانية، المعروفة بالروسية، وتحرض شعبها على ارتكاب إبادة جماعية ضد الأوكرانيين من خلال آلة دعائية ضخمة موجهة من الدولة.

تكشف سلسلة من الجرائم الروسية المروعة عن خطة منسقة ترعاها الدولة لتدمير الأوكرانيين: النطاق الوحشي والوحشية ونمط الهجمات الروسية ضد السكان المدنيين؛ **هجمات جوية على المدنيين والبنية التحتية الحيوية** غير مسبوقة تاريخياً من حيث النطاق؛ تكتيك "السفاري البشري" المنهجي **لمطاردة المدنيين بواسطة الطائرات** بدون طيار؛ الاستهداف المتعمد للقادة والناشطين والصحفيين ورجال الدين؛ المقابر الجماعية؛ **الترحيل غير القانوني للأطفال** وما يترتب عليه من تلقين لمحو هويتهم وإخضاعهم للتعليم العسكري؛ عنف وحشي ممنهج وتعذيب واغتصاب؛ حصار عسكري للمدن وفق سياسة الأرض المحروقة؛ وغير ذلك.

يجب على الحكومات الغربية أن تتوقف عن تجاهل حقيقة أن روسيا تنفذ سياسة متعمدة وموجهة من الدولة تهدف إلى تقويض قدرة الأوكرانيين على البقاء كجماعة وطنية وعرقية متميزة. هذه وسيلة لتفكيك الدولة الأوكرانية ذات السيادة، لأن وجود الأمة الأوكرانية هو أساس الدولة الأوكرانية.

يخسر الغرب ببقائه خارج الصراع

إن التردد السياشي الغربي في مساعدة أوكرانيا على وقف الإبادة الجماعية الروسية قد حكم على أوكرانيا بدمار لا نهاية له. ومنذ أن غيّر ترامب السياسة الأمريكية تجاه أوكرانيا، تضاعف حجم الدمار بشكل هائل.

لا تحتاج أوكرانيا إلى ما يُسمى "خطة سلام" تحمي النظام الروشي المجرم من المساءلة وتكافئ روسيا بغنائم حربها تحت ستار الاعتبارات الإنسانية. يجب أن تكون هناك خطة سلام واحدة فقط مطروحة: إعادة العمل الكامل بالقانون الدولي، الذي انتهكته روسيا بحربها العدوانية على أوكرانيا وإبادتها الجماعية للأوكرانيين. تتطلب هذه الخطة هزيمة روسيا، وهذا الهدف قابل للتحقيق. لقد أثبتت أوكرانيا بالفعل أن روسيا عملاق على قاعدة من طين.

تقف أوكرانيا كآخر محارب في ساحة المعركة، تناضل من أجل الحفاظ على النظام العالمي الليبرالي. وبينما يُقر بعض القادة الغربيين بأن أوكرانيا في الخطوط الأمامية لهذه القضية المشتركة، يجب أن تُترجم إعلانات تضامنهم إلى إجراءات سياسية واقتصادية وعسكرية قوية.

- مصادرة الأصول السيادية الروسية لتمويل دفاع أوكرانيا عن نفسها.
- فرض حظر اقتصادي شامل على روسيا لحرمانها من الموارد اللازمة لمواصلة الحرب.

- تزويد أوكرانيا بأسلحة بعيدة المدى للحدّ بشكل كبير من قدرة روسيا على استهداف المدنيين.
- محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والإبادة الجماعية الروس أمام المحاكم الدولية لإيصال رسالة واضحة مفادها أن تحقيق العدالة للأوكرانيين لن يُستخدم كورقة ضغط في أي مفاوضات.
- يتعين على الدول الأعضاء في حلف الناتو والمتاخمة لأوكرانيا البدء بالتعاون معها للدفاع المشترك ضد التهديدات الجوية الروسية.
- إطلاق مهمة عسكرية إنسانية لحماية المدنيين والبنية التحتية الأوكرانية من هجمات الصواريخ والطائرات المسيّرة، والحدّ من خطر وقوع حادث نووي نتيجة الضربات الروسية على البنية التحتية النووية المدنية الأوكرانية، الأمر الذي يهدد أمن أوروبا بأكملها.
- اتباع سياسة تدعم إنهاء الاستعمار والإمبريالية في روسيا.
- تصنيف روسيا دولة راعية للإرهاب لتنظيمها وتمويلها وتوجيهها هجمات إرهابية على أراضي الدول الأعضاء في حلف الناتو.
- نشر أفراد عسكريين أوروبيين لحماية الصناعات الدفاعية الغربية والأوكرانية.
- إرسال تحالف من الدول الراغبة في دعم جهود أوكرانيا الدفاعية الذاتية.
- عرض عضوية أوكرانيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو).

دافع عن المستقبل

يتطلب الحفاظ على النظام القائم على القواعد التزامًا وعملاً واستعدادًا لتحمل المخاطر اللازمة للدفاع عن القيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها هذا النظام.

إن روسيا ليست في حالة حرب مع أوكرانيا فحسب، بل هي في حالة حرب مع الإنسانية جمعاء. تمثل الخطوط الحمراء لأوكرانيا حدود النظام الدولي القائم على القواعد. إن إجبار أوكرانيا على قبول سيادة محدودة "طوعًا" أو أي اعتراف بالمكاسب الإقليمية الروسية لن يحافظ على مظهر القانون الدولي. إن تطبيع العدوان الروسي سيشجع التحالف الصيني الروسي على مواصلة السعي نحو نظام عالمي جديد قائم على الانعدام. إذا انتصرت روسيا في أوكرانيا، فستكون هذه سابقة، تشجع على شن حروب عدوانية في أماكن أخرى، وتمهد الطريق أمام المحور المناهض للغرب لتوسيع نفوذه في جميع أنحاء أوروبا.

إن مستقبل العالم الحر مرهون بعزمنا الجماعي على الدفاع عنه. وبينما يُعدّ الدور الأمريكي في هذا المنعطف الحرج من تاريخ البشرية مُحبطًا، تقع على عاتق الاتحاد الأوروبي مسؤولية خاصة، باعتباره الركيزة الأساسية للنظام العالمي القائم على القواعد. يجب أن يكون هدفنا المشترك هو دحر النظام الروسي العدواني وإضعاف القوى الساعية إلى تقويض الحرية العالمية.

© أريانا جيك، ماركو ميكلسون، ورومان سون، ٢٠٢٥